المستثمر الكويتي «المغامر».. اشترى في مارس عند هبوط الأسهم وباع في أبريل عند ارتفاعها

الكويتيون نفذوا أكبر عملية تخارج بالأسهم الأميركية في 6 سنوات.. بـ 8,7 مليارات دولار

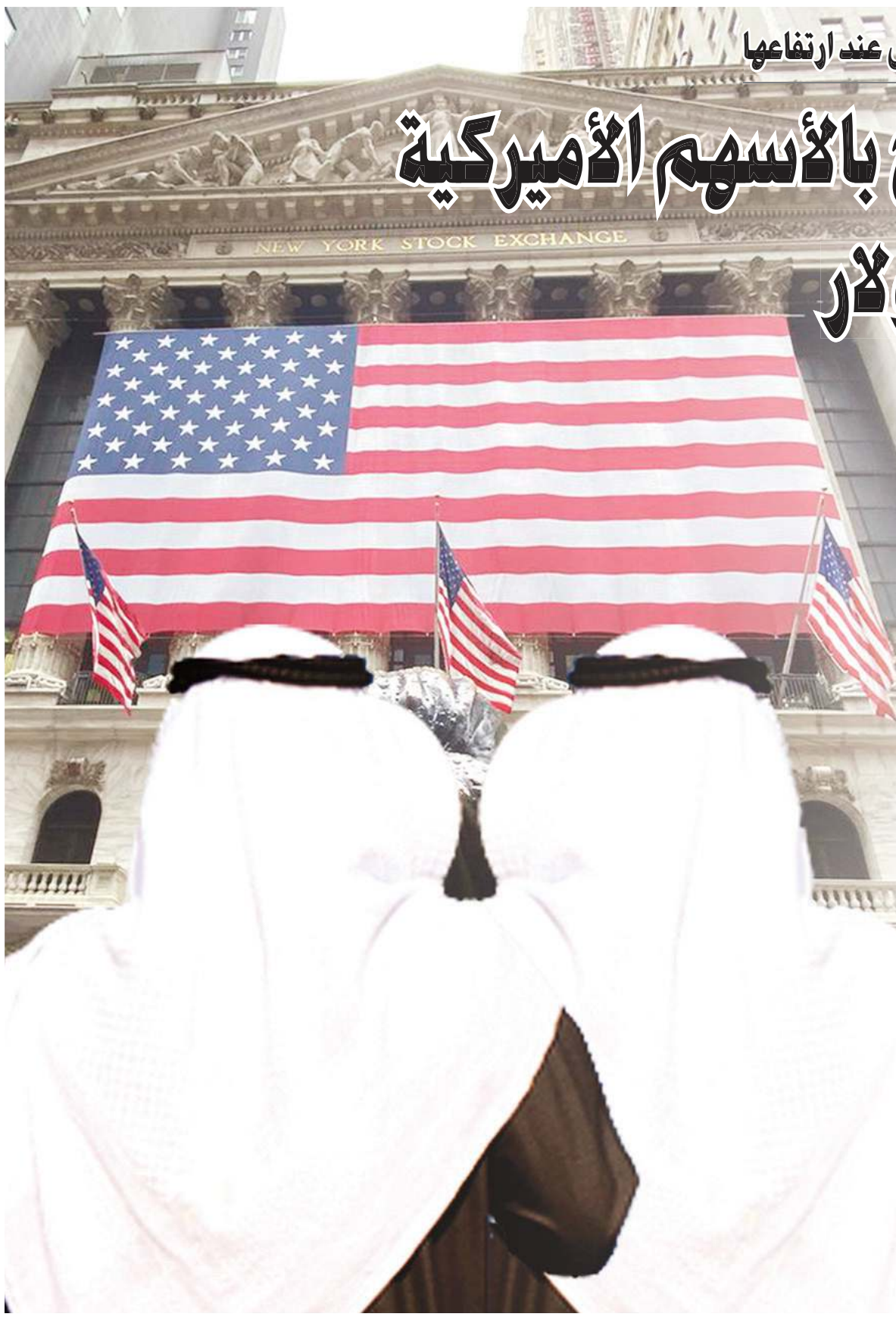

- المستثمرون الكويتيون ضخوا 3 مليارات دولار بالأسهم الأميركية في مارس مع انخفاض أسعارها
- الاستثمارات الكويتية لم تقتصر على الشركات الأميركية.. بل امتدت لأسهم الشركات الأجنبية

المحرر الاقتصادي

سجلت الاستثمارات الكويتية في الأسهم الأميركية خلال شهر أبريل الماضي أكبر عمليات بيعية منذ يناير 2015، إذ بلغت 8,7 مليارات دولار بنسبة زيادة بلغت 250٪ مقارنة بشهر مارس.

ويبدو أن المستثمر الكويتي يضارب في أسواق الأسهم الأميركية، حيث كانت هناك عملية عكسية في شهر مارس الماضي، عندما شهدت الاستثمارات الكويتية عمليات شرائية ضخمة مستفيدة من التراجع القوي لأسعار الأسهم في هذا الشهر بسبب تداعيات شهر كورونا. وكان شهر مارس قد شهد زيادة للاستثمارات الكويتية بنسبة 300٪ في الأسهم الأميركية، ما يرجح أن تكون المبيعات التي حصلت في أبريل قد حققت أرباحا قوية، اذ ان شهر أبريل شهد قفزة في الأسهم الأميركية بعد أن تم الاتفاق على ضخ نحو تريليوني دولار وإعلان المركزي الأميركي عن برامج تحفيزية غير مسبوقة.

وبلغ صافي تخارج الاستثمارات الكويتية من الأسهم الأميركية نحو 7 مليارات دولار خلال شهر أبريل، حيث كان حجم المبيعات 8,7 مليارات دولار مقابل مشتريات بلغت قيمتها 1,6 مليار دولار. وكانت الاستثمارات الكويتية شهدت ضخ 3 مليارات دولار خلال تعاملات شهر مارس.

أرباح مضاربية

وقد تزامن ضخ 3 مليارات دولار كصافي استثمار شرائي من الاستثمارات الكويتية خلال شهر مارس مع تراجعات حادة للأسهم الأميركية، حيث تراجع مؤشر داو جونز خلال تعاملات مارس 13,7٪، وكذلك تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 12,5٪ بنهاية الشهر.

في المقابل، اتجهت الاستثمارات الكويتية إلى البيع خلال تداولات شهر أبريل، حيث تزامن البيع مع ارتفاع كبير في مؤشرات أسواق الأسهم الأميركية الرئيسية، حيث ارتفع مؤشر الداو جونز 11,1٪ وكذلك ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 12,7٪ خلال أبريل.

بيع الأسهم وشراء السندات

ولم تقتصر الاستثمارات الكويتية على أسهم الشركات الأميركية فقط انما امتدت لتصل إلى اسهم الشركات الأجنبية المدرجة في البورصات الأميركية وسندات الشركات المحلية والأجنبية ليصل إجمالي المشتريات الكويتية في تلك الاستثمارات المالية مجتمعة إلى ما يزيد على 7,3 مليارات دولار خلال تعاملات شهر أبريل.

وقابل تلك المشتريات مبيعات في الأدوات الاستثمارية المختلفة بقيمة 12,5 مليارات دولار ليسجل صافي استثمارات الكويتيين في كل الأدوات الاستثمارية المدرجة في البورصات الأميركية خلال تعاملات شهر أبريل 5,2 مليارات دولار تخارجات من الأسواق الأميركية.

وفيما تباينت توجهات الاستثمار الكويتي باختلاف الأوراق المالية إلا أن البيع سيطر على كل الأسهم ليمتد من أسهم الشركات الأميركية إلى أسهم الشركات الأجنبية ـ غير الأميركية ـ المدرجة في البورصات الأميركية، ولكن بقيمة أقل، حيث باع الكويتيون أسهما أجنبية بقيمة 615 مليون دولار مقابل مشتريات بلغت قيمتها 398 مليون دولار بخروج استثمارات من تلك الأسهم بقيمة 217 مليون دولار.

بينما رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزانة الأميركية خلال شهر أبريل الماضي بنسبة 11٪ على أساس شهري بمقدار 4,4 مليارات دولار، وتأتي هذه الزيادة بالمخالفة لأغلب دول الخليج التي خفضت من حيازتها للسندات الأميركية وسط استمرار جائحة كورونا، لتبلغ قيمة حيازة الكويت من السندات الأميركية 44,5 مليار دولار مرتفعة عن مستويات مارس الماضي البالغة 40,1 مليار دولار.

استثمارات سيادية

وتؤشر حجم الزيادة الكبيرة التعاملات الكويتية في الأسواق الأميركية على مدار الشهرين (أبريل ومارس) ما يقارب 14 مليار دولار إلى لاعبين كبار من مؤسسات وصناديق كويتية وفي مقدمتها الصندوق السيادي الكويتي، الذي يستثمر نحو نصف إجمالي استثماراته البالغة 592 مليار دولار، بحسب تقديرات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في الأسواق المالية الأميركية المختلفة ما بين السندات والأسهم وغيرها من الأدوات المالية المختلفة.

وتتوزع أصول الهيئة العامة للاستثمار بين 45٪ استثمارات في أسهم و20 ـ 25٪ في السندات ونحو 10٪ في العقار حيث ان حصة الاستثمارات البديلة تبلغ 15٪.